

صباحي: التنمية سلاحنا في مواجهة العدو والإرهابيين»

الجيش المصري: سينا تحت السيطرة والحدود آمنة

الجيش الثاني الميداني «ستتولى تأمين 2141 مركزاً انتخابياً في نطاق ست محافظات بنحو 25 ألف مقاتل»، مؤكداً أن تلك القوات «لا تؤثر مطلقاً في المهام الرئيسية للجيش الثاني».

وقال قائد قوات حرس الحدود المصرية اللواء أحمد إبراهيم في مؤتمر صحفي منفصل، «لا خوف مطلقاً من حدوث أي نوع من الاختراق في كل الاتجاهات الاستراتيجية، خصوصاً على الحدود الغربية مع ليبيا أو الشرقية مع إسرائيل»، وكذلك الجنوبية مع السودان».

وشدد إبراهيم على «دور قوات حرس الحدود في تأمين الجبوري الملاحي لقناة السويس، على مدار 24 ساعة».

أكد الجيش المصري، في الذكرى 31 لتحرير سيناء من الاحتلال «الإسرائيلي»، سيطرته التامة على الوضع في شبه الجزيرة، تزامناً مع شنه غارات جوية على أوكار عناصر إرهابية مسلحة، قتل خلالها سبعة مسلحين، وطمان الجيش الشعب المصري أن الحدود المصرية «آمنة تماماً سواء البحرية أو البرية».

وأكد قائد الجيش الثاني الميداني اللواء أركان حرب محمد الشحات، سيطرة عناصر القوات المسلحة تماماً على الأوضاع في شبه جزيرة سيناء. وقال في مؤتمر صحفي نقلته وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية، بمناسبة الذكرى 31 لتحرير سيناء، إن «هناك استقراراً واضحاً على رغم الأتقاول، التي تتحدث بأنه ما زالت هناك عناصر إرهابية واتفق موجودة في شمال سيناء، مينا أن «موقف أو اثنين لانه القوات المسلحة على الإطلاق»، وأضاف: «منذ أيلول الماضي تم تنفيذ 1380 عملية مداهمة، استهدفت 462 بؤرة إرهابية، الأمر الذي أسفر عنه ضبط أعداد كبيرة من العناصر التكفيرية، وضبط 3957 قطعة سلاح، وملبوسين ونصف طلقة ذخيرة، إضافة إلى 775 كيلوغراماً من مادة الانفجارية المتفجرة، بخلاف ما تم تدمير من أنفاق على الحدود مع قطاع غزة، التي بلغت حتى الآن 1583 نفقاً».

وأشار اللواء الشحات في الوقت نفسه، إلى أن قوات

عيد تحرير السيادة

دعا المرشح للانتخابات الرئاسية، رئيس «التيار الشعبي» في مصر جمددين صباحي، أمس، إلى تنمية شبه جزيرة سيناء، مؤكداً أن تنميتها «سلاح في مواجهة العدو والإرهابيين».

وذكر في تغريدة على موقع «تويتر» لمناسبة «عيد تحرير سيناء» إن «تنمية سيناء سلاحنا في مواجهة العدو والإرهابيين». ووجه «تحية لجيل حزر الأرض، وجيل سيحز الإزادة وسيفرض السيادة».



يحتفلون بإنهاء الارهاب في سينا

جوبا تفرج عن مسجونين سياسيين متهمين بمحاولة «قلب نظام الحكم»



السياسيون خلال محاكمتهم

وكان مشار قد قال في تصريحات صحافية في كانون الثاني الماضي، إن «احتجاز خصوم سياسيين حيلة تهدف إلى تخريب محادثات السلام»، لكن دبلوماسيين شككوا في مدى التزام الجانبين بحل الأزمة.

ومن المقرر أن تستأنف المحادثات في 28 نيسان بعد تكرار إرجائها. ويأتي استئناف المفاوضات بعد تنامي الغضب الدولي بسبب أعمال العنف التي يتزايد الطابع القبلي لها وتعاقد الحديث بين المانحين في الأمم المتحدة عن فرض عقوبات.

القرار جاء للمصلحة العامة وفتح الطريق أمام المصالحة الوطنية في جنوب السودان.

وأوضح الوزير أن القرار لا يشمل نائب الرئيس السابق ريباك مشار وتعبان دينق ولادو غور الذين يقودون تمرداً عنيفاً ضد حكومة سلفاكير.

وقال الأمين العام السابق للحركة الشعبية باقان أموم فور الإفراج عنه إنه سيبدأ اتصالات مع طرفي النزاع في الجنوب بهدف الوصول إلى سلام، واصفاً قرار الإفراج عنهم بالانتصار للعدالة.

أطلقت السلطات في جنوب السودان أمس سراح أربعة من القادة السياسيين المتهمين بمحاولة قلب نظام الحكم» في منتصف كانون الأول الماضي.

وجاءت الخطوة بعد إعلان حكومة جنوب السودان التي يتزورها سلفاكير ميارديت إيقاف محاكمة 11 من قادة الحركة الشعبية - الحزب الحاكم وقيادات حكومية أخرى.

وكان وزير العدل في حكومة جنوب السودان باولينو صرح أول من أمس أن الوزارة أمرت المحكمة بإيقاف المحاكمة فوراً. وأضاف أن

تواصل المواجهات بين الجيش التونسي والمسلحين

على أن الجيش التونسي قام بدوره وتمكن من تطويق مواقع للمسلحين وتحسين مواقعه الاستراتيجية وكيفية معالجة الإشكال الأمني.

تسبب مداخل ومخارج المدينة انتشاراً أمنياً مكثفاً تحسباً لمحاولة تسلل بعض العناصر الإرهابية بالتوازي مع تواصل الحصار الدوري على المرتفعات لمزيد من تضيق الوصول على المسلحين.

وأوضح عادل بوغزي الأكاديمي المختص في مكافحة الإرهاب في تصريح لمراسل العالم: أن «الضربات الجوية البرية التي يقوم بها الجيش التونسي هي ضربات استراتيجية ومحدودة في الزمن، أي إذا طالت لمدة غير معلومة فالقرار السياسي سيكون حتماً بإيقاف هذه الضربات».

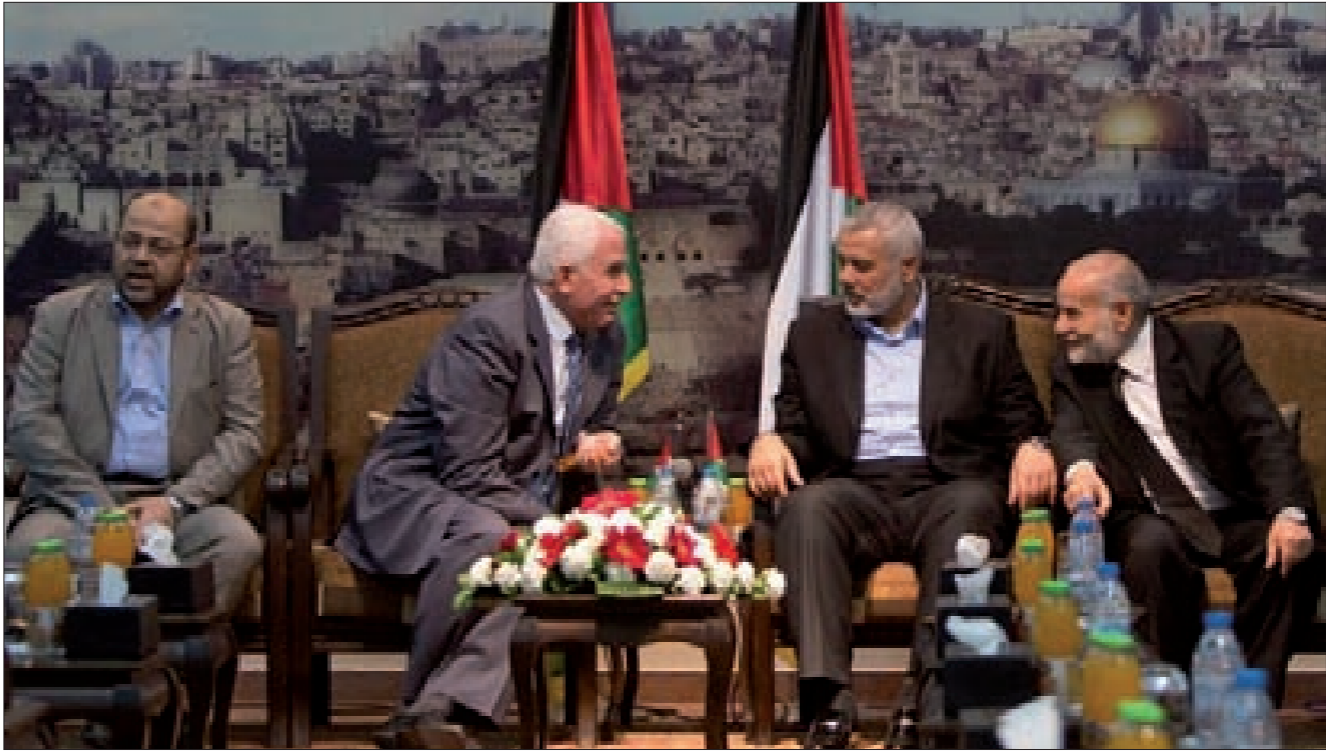
تواصلت المواجهات بين الجيش التونسي والجماعات المسلحة في جبال الشغباني أمس. وقد وجه الجيش ضربات المدفعية إلى أوكار المسلحين، وسط معلومات تفيد عن تقدمه على محاور عدة في المنطقة وتضيق الخناق على المسلحين بمحافظه القصرين على الحدود مع الجزائر، وهي مواجهات تعد الأعنف خلال الفترة الأخيرة بحسب شهود عيان في حين استأنفت المدفعية استهداف مخابئ المسلحين.

المسؤولون في محافظة القصرين يؤكدون تفأؤلهم بحسم المعركة خلال المرحلة المقبلة مع تطور الاستراتيجية العسكرية في التعاطي مع تكتيك الجماعات المسلحة المعتد على حرب العصابات.

وفي تصريح شدد محافظ قصرين عاطف بوغطاس

ترحيب عربي وأممّي بالمصالحة الفلسطينية

«الجهاد الإسلامي» تطالب بالإسراع بالوحدة الوطنية



اللقاء الذي أصاب العدو وواشنطن بالهستيريا

الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا بتوقيع

له عن ترحيبه الشديد بإعلان اتفاق غزة للمصالحة.

أوباما: المصالحة غير مفيدة

والولايات المتحدة «منظمة إرهابية».

ورداً على إعلان إسرائيل الانسحاب من المفاوضات، صرح كيري: «لا يزال هناك إمكان للتقدم، لكن يتعين على القادة أن يقوموا بتسويات من أجل ذلك. إذا لم يرغبوا في القيام بالتسويات الضرورية، فسيصبح ذلك صعباً جداً».

وأضاف: «لن نتخلى أبداً عن آمالنا وتعهدها بمحاولة التوصل إلى السلام. ونعتقد أنه السبيل الوحيد لكن في الوقت الراهن الوضع وصل حقيقة إلى مستوى بالغ الصعوبة وعلى القادة أنفسهم اتخاذ قرارات».

اعتبر الرئيس الأميركي باراك أوباما أمس أن قرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس تحقيق المصالحة مع حركة حماس «غير مفيد». وأكد أن إدارته لن تتخلى عن جهود السلام التي يقودها وزير الخارجية جون كيري لإحياء عملية السلام المتعثرة بين «الإسرائيليين» والفلسطينيين على رغم وصولها إلى طريق مسدود أول من أمس مع إعلان «إسرائيل» تعليق المفاوضات إثر إبرام السلطة الفلسطينية اتفاق المصالحة مع حركة حماس التي تصنفها «إسرائيل»

وفي آخر أيام الحوار الفلسطيني الداخلي والتي أعقبت توقيع اتفاق المصالحة شاركت الفصائل الفلسطينية في اجتماع شامل مع حركتي فتح وحماس لمباركة الاتفاق وتأييده، ووضع ملاحظاتها قبل بدء التطبيق العملي للاتفاق على الأرض.

وأشار أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية مصطفى البرغوثي في كلمته بالاجتماع إلى أن المواطن الفلسطيني سيبدأ يلمس تغيرات إيجابية وبناءة فور تشكيل الحكومة الفلسطينية.

وعبرت الفصائل الفلسطينية وحركة الجهاد الإسلامي التي باركت وأيدت الاتفاق عن مخاوفها من طول مدة 5 أسابيع لتشكيل حكومة التوافق الوطني خشية فشله أو إشغاله من جهات خارجية، داعية إلى الإسراع بالوحدة الوطنية لمجابهة اعتداءات ومخططات الاحتلال الإسرائيلي.

ويعلق الفلسطينيون أملاً كبيراً على نجاح المصالحة والتوجه لمواجهة اعتداءات ومخططات الكيان الإسرائيلي الذي يتنكر للوحدة المشروعة للشعب الفلسطيني، ويأملون أيضاً أن تساهم المصالحة في كسر الحصار وفتح المعابر وإدخال البضائع وتمكين الفلسطينيين من حرية الحركة والتنقل.

على صعيد ردود الفعل المرحبة بالاتفاق، أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي في بيان

مقتل 28 مدنياً بهجوم على تجمع انتخابي ببغداد وداعش تعلن مسؤوليتها

بغداد، خلف 28 شهيداً وعشرات الجرحى معظم جروحهم طفيفة». وأضاف البيان أن «القوات الأمنية طوقت مكان الحادث، ونقلت المصابين إلى المستشفى، والجثث إلى الطب العدلي».

وتبنى تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» المعروف اختصاراً بداعش، الذي ينسب نفسه إلى القاعدة، الهجوم المزدوج

أعلنت قيادة عمليات بغداد، أمس، أن حصيلة التفجير الإرهابي الذي استهدف تجمعاً انتخابياً شرق بغداد أسفر عن مقتل 28 شخصاً وعشرات الجرحى.

وقالت القيادة في بيان، إن «اعتداءً إرهابياً جباناً بواسطة عجلة مفخخة وحزام ناسف استهدف أحد التجمعات الانتخابية في ملعب نادي الصناعة بالعاصمة

سفارة أميركا هدف ثابت

اليمن يتربق انتقام القاعدة

وتصاعدت تهديدات تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، بحسب المصادر ضد المصالح الأميركية كونها تأتي بعد الجهود المميزّة خلال السنة الماضية، بإحباط تنفيذ التهديدات المباشرة للسفارة في اليمن، والسفارات الأميركية الأخرى، والتي أدت إلى إغلاق سفارات عدة حول العالم.

وتشدد المصادر على أن عمليات مكافحة الإرهاب الأخيرة تم التخطيط لها لإسابيع، وهي جزء من جهد أوسع لإيقاع الفوضى في صفوف القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

وقتل نحو 65 شخصاً على الأقل، يشتهه بانهم إرهابيون، في هجمات من الجو والبر في جنوب اليمن هذا الأسبوع، والناجون من الغارات التي استهدفتهم في محافظة أبين، فروا إلى عزان في وسط اليمن الجنوبي، طبقاً لمسؤول في الحكومة اليمنية. وأوضح المسؤول أن تلك المنطقة تفقر إلى الوجود العسكري والحكومي.

تزايدت في الأسابيع الأخيرة تهديدات القاعدة في اليمن، وهو ما دفع اليمن والولايات المتحدة إلى الاشتراك في غارات لطائرات من دون طيار، وعمليات مكافحة للإرهاب استمرت أياماً عدة.

قال مسؤول أميركي رفيع طلب عدم ذكر اسمه، أن الولايات المتحدة لديها معلومات استخبارية حول استهداف مواقع محددة في اليمن، بما فيها السفارة الأميركية هناك. وأهداف محتملة أخرى تتضمن أهدافاً غربية، كالتخاطف، وأهداف للحكومة اليمنية والمنشآت العسكرية.

وشدد مسؤولون على أن السفارة الأميركية في اليمن، هي هدف ثابت للإرهابيين، وبحسب ما أفاد مسؤول أميركي قريب من آخر المعلومات، فإن تهديداً واحداً على الأقل تم إحباطه حديثاً.

وقال مسؤول آخر إنه لم يتم إخطاره بحصول تهديد محدد في الآونة الأخيرة ضد السفارة.

عائلات قتلى الثورة التونسية توقف جلسات «التأسيسي»

قتلى وجرحى الثورة من المحاكم العسكرية إلى دوائر مختصة.

ووسط هذا التوتر، أمر رئيس المجلس مصطفى بن جعفر الحراس بطرد العائلات، لكن ذلك قوبل بتذمر وسط النواب، مستنكرين قراره.

وقال رئيس كتلة حركة «وفاة» إزاء بادي إنه «من غير المعقول أن يفتح باب التأسيسي لمن هب ودب ويعلق في وجه من كانوا سبياً في الثورة ومن أدخلوا النواب إلى التأسيسي»، وأضاف إن «نواب حركة وفاة ينسحبون من الجلسة العامة المقررة للقانون الانتخابي ولن يعودوا إلا إذا تم الاستماع لعائلات قتلى الثورة وجرحاها».

وقال نائب المجلس الوطني التأسيسي عن حركة النهضة نجيب مراد إن «بن جعفر لا يحق له أن يمنع عائلات قتلى وجرحى الثورة من الدخول إلى المجلس التأسيسي». وشدد على أنه «يجب تحرير عريضة سحب ثقة من رئيس المجلس وإعاقته من مهامه مادام يريد إغلاق باب التأسيسي في وجه عائلات شهداء وجرحى الثورة». وغادر نواب «وفاة» بادي وعبد الرؤوف العيادي وربيح العابدي وعلي الحويجي، ومعهم نواب آخرون مثل نجيب مراد عن حركة النهضة وسهير الدردوري النائب المستقلة وسامية عوي النائب عن التيار الديمقراطي ووسام ياسين النائب عن حزب البناء الوطني، الجلسة العامة على إثر موقف بن جعفر.

فوجئ النواب في المجلس التأسيسي التونسي أمس بدخول عدد من عائلات قتلى الثورة وجرحاها مصحوبين بنواب آخرين إلى قاعة الجلسات العامة وقطع مناقشة مشروع القانون الانتخابي ليقبلوا استنكارهم التعاطي الضمائي مع ملفاتهم بشكل مباشر، لكن رئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر أمر بطردهم، ما خلق استياءً قوياً لدى النواب، إذ هددوا بسحب الثقة منه. وبدأت الجلسة العامة المخصصة لمناقشة فصول مشروع القانون الانتخابي باجواء متوترة أمس، فقد استنكر عدد من النواب السماح لـ61 «إسرائيلياً» بالدخول إلى الأراضي التونسية وطالبوا بمساءلة وزير الداخلية المكلف بالملف الأمني رضا صفر ووزيرة السياحة، ليفاجأ النواب بدخول عائلات قتلى الثورة وجرحاها إلى مقر المجلس.

وقد أدخل عدد من النواب العائلات إلى قاعة الجلسات العامة، إذ قطعت مناقشة مشروع القانون الانتخابي وتحدث أقارب قتلى وجرحى الثورة في البث المباشر للجلسة وعبروا عن سخطهم من الأحكام القضائية الأخيرة وطالبوا ببطل حقوقهم كاملة.

وتحدث ممثلو قتلى وجرحى الثورة عن الملفات المتعلقة بالتعاطي الضمائي مع قضيتهم، ثم هددوا بالدخول في إضراب عن الطعام إذا لم يصادق المجلس التأسيسي على مشروع قانون يقضي بسحب قضايا